مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: المساعدات الاقتصاديّة الأمريكيّة الخارجيّة وأهدافها الاستراتيجية (النموذج المصريّ)
اسم الكاتب: د. علي عبد الكريم موسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/79
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المساعدات الاقتصاديّة الأمريكيّة الخارجيّة وأهدافها الاستراتيجية "النموذج المصريّ"

د. علي عبد الكريم موسى*

الملخص

تشكل المساعدات الاقتصادية الخارجية أحد أهم الأدوات التي كانت ولا تزال تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، فقد كان هذا الأسلوب متبعًا خلال فترة الحرب الباردة والقطبية الثنائية؛ إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يتنافسان لتقديم المساعدات الخارجية بهدف كسب المواقف والأفعال السياسية والاقتصادية والعسكرية لصالح كل منهما وكانت مصر إحدى هذه الدول التي تتلقى المساعدات من الاتحاد السوفييتي قبل حرب تشرين التحريرية، ولا سيما في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن ما لبثت أن اتجهت نحو الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس أنور السادات وما تلا ذلك من تغيير في السياسة المصرية والتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني، ليبدأ بعدها عهد الانخراط المصري في الفلك الأمريكي، فكانت المساعدات الأمريكية لمصر، أو ما يطلق عليها "المعونة الأمريكية" إحدى أهم الأدوات الأمريكية المتبعة في تقييد القرار السياسي المصري، وإضعاف الثقل العربي والدولي لمصر. وسوف يتناول هذا البحث في المبحث الأول: مفهوم المساعدات الاقتصادية الخارجية وأهدافها، وأنواعها وأشكالها. ويقدم المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية وشروط تقديمها. في حين يتناول المبحث الثالث: "النموذج المصري" للمساعدات الأمريكية الخارجية وشروط هذه المساعدات، ودوافعها السياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى مستقبل هذه المساعدات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبالنسبة لمصر.

* قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

US foreign economic aid and strategic goals "The Egyptian Model"

Dr. Ali Abdul Karim Musa*

Abstract

Foreign economic aid is one of the most important tools that has been playing an important role in achieving the foreign policy goals of countries. This method was followed during the Cold and War Bipolar era, as the United States of America and the Soviet Union were competing to provide foreign aid in order to win political, economic and military interests and gains. Egypt was one of these countries to have received aid from the Soviet Union before the October Liberation War, especially during the era of President Gamal Abdel Nasser. However. it soon turned to the United States of America in President Anwar Sadat's era and the subsequent change in Egyptian politics, and the signing of the Camp David agreement with the Zionist entity. This marks the beginning of the era of Egyptian blind surfing in the American orbit. So American aid to Egypt, or what is called "American aid" was one of the most important American tools used in restricting Egyptian political decision, weakening the Arab and international weight of Egypt. This research will address in the first topic the concept of foreign economic aid and its objectives, types and forms. The second topic provides a historical overview of US foreign economic aid and the conditions for its provision. The third topic deals with the "Egyptian model" of American foreign aid, the conditions of this aid, its political and economic motives, in addition to the future of this aid for the United States of America and for Egypt.

* Department of International Economics - Faculty of Political Sciences - Damascus.University.

المقدمة:

تعد المساعدات الاقتصادية الخارجية شكلاً من أشكال السيطرة على سياسات الدول، ويمكن اعتبارها أسلوباً من أساليب التدخل غير المباشر للقوى الدولية الاستعمارية "الغنية" في القرارات السياسية والاقتصادية والتعليمية... للدول الفقيرة في الإمكانات البشرية والغنية بالموارد الطبيعية أو بالموقع الاستراتيجي القادر على التأثير والتحكم بمفاصل القرار السياسي العالمي أو منافذ التجارة الدولية البرية والبحرية، وهو ما اصطلح على تسميته بـ "القوة الناعمة" وقد روجت لها الدول الغنية بأنها شكلٌ من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول يسهم في تعزيز العلاقة بين الدول المانحة للمساعدات والدول الفقيرة المتلقية لتلك المساعدات وتحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول. وقد تعددت أشكال هذه المساعدات بين المنح والهبات والقروض. كما تعددت مجالاتها مع التطور العلمي والتكنولوجي للدول الغنية لتشمل زيادة القدرات البشرية والتكنولوجية للدول الفقيرة وتحقيق التنمية المستدامة للدول. وقد وجدت كثير من الدول الفقيرة في هذه المساعدات سبيلاً للتنمية بأشكالها كافة وتطوير اقتصادها والتخلص من الفقر في الإمكانات المادية والبشرية ... دون أن تدرك النوايا الخفية للدول الغنية في تحويل هذه المساعدات إلى نوع من أنواع السيطرة على القرارات السيادية لهذه الدول؛ إذ حرصت الدول الغنية على ربط تلك المساعدات بتغييرات مفروضة على البنية الهيكلية الاقتصادية والتعليمية للدول الفقيرة، وتقديمها بطريقة "الجرعات" لدرجة أصبح رفض هذه المساعدات أمراً مستحيلاً، وربما يؤدي إلى انهيار في منظومة الدول الفقيرة، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التبعية، ومن ثمّ تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول الاستعمارية الغنية. تناول البحث مفهوم المساعدات الاقتصادية الخارجية، وأهدافها، وأنواعها، وأشكالها، وتاريخ البدء بهذه المساعدات، وشروط تقديمها. بالإضافة إلى دراسة المساعدات الأمريكية لمصر، ودوافعها، وأهم برامجها الاقتصادية، ومستقبل هذه المساعدات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولمصر.

أولاً- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الغاية والهدف من تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر وبهذا الحجم الذي لم تتلقاه أي دولة في العالم، وكيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية مصادرة القرار السياسي المصري بواسطة هذه المساعدات، على الرغم من الوزن الاقتصادي والسياسي والحضاري العربي والدولي التي كانت تتمتع به مصر قبل الانخراط في المعسكر الأمريكي، وعدم قدرة هذه المساعدات على إحداث أي تغيير أو تطوير في بنية الاقتصاد المصري وهيكليته، بل لا تزال مصر تعاني من الفقر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة.

ثانياً- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولته إلقاء الضوء على دور المساعدات الاقتصادية الخارجية في التأثير في القرار السياسي للدول، بدراسة موضوع المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ودوافع الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم هذا الحجم من المساعدات، والكيفية التي استطاعت بواسطتها مصادرة القرار السياسي المصري دون تمكن هذه المساعدات من إحداث أي تغيير أو تطوير في بنية الاقتصاد المصري وهيكليته أو المستوى المعيشي للشعب المصري.

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

أ- التعرف على مفهوم المساعدات الاقتصادية الخارجية وأهدافها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ب- التعرف على شروط الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية.

ت- دراسة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ودوافعها، وأهم برامجها الاقتصادية.

ث- تقديم رؤية عن مستقبل المساعدات الاقتصادية الأمريكية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولمصر.

رابعاً- تساؤلات البحث: انطلاقًا من مشكلة البحث يمكن تحديد التساؤلات الآتية:

أ- ما أهداف المساعدات الاقتصادية الأمريكية وشروطها؟

ب- ما دوافع الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر؟

ت- ما مستقبل المساعدات الاقتصادية الأمريكية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولمصر؟

خامساً- فرضية البحث:

تعد المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر إحدى أهم أدوات الضغط السياسي والاقتصادي لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية والدولية.

سادساً- منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يسهم في الوصول للفهم الدقيق والواقعي للسياسة الاقتصادية الأمريكية الخارجية، ومن ثم تحليلها لبيان ماهيتها والتعرف على أهم أهدافها ودوافعها السياسية والاقتصادية التي تسهم في رسم هذه السياسة.

سابعاً- تقسيمات البحث: قسم البحث إلى ثلاثة مباحث:

تناول المبحث الأول مفهوم المساعدات الاقتصادية الخارجية وأهدافها. وتناول المبحث الثاني المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية وشروط تقديمها. في حين تناول المبحث الثالث المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، ودوافعها، وبرامجها، بالإضافة إلى مستقبل هذه المساعدات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولمصر.

المبحث الأول: مفهوم المساعدات الاقتصادية الخارجية وأهدافها

تعد المساعدات الاقتصادية الخارجية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدول الغنية التي تطمح للسيطرة السياسية والاقتصادية، والهدف من هذه المساعدات التأثير في القرارات السياسية للدول وتوجيهها بما يخدم أهداف الدول المانحة ومصالحها، وهي تتخذ أشكالاً متعددة. وتسعى الدول المانحة لتسييس هذه المساعدات، والربط بين تقديمها وبين الأهداف السياسية للدول المانحة. وعادة ما يتركز تقديمها على الدول ذات الأهمية الاستراتيجية من حيث الموارد أو الموقع الجيوسياسي، لتصبح هذه المساعدات أقرب إلى سلاح سياسي يهدف إلى السيطرة والنفوذ. وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي "جون كيندي" عام 1960 بقوله" "إن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة الأمريكية على وضع النفوذ حول العالم"[1].

أولاً- مفهوم المساعدات الاقتصادية الخارجية:

تعرّف المساعدات الخارجية بأنها: "منهج سياسي تتبعه الدول في علاقاتها مع غيرها، بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي، وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام"[2]. كما تعرّف بأنها: "جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية "الاستعمارية" إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نمواً"[3].

وقد عرّفتها لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "التدفقات المالية، والمساعدة التقنية، والبضائع المقدمة من الحكومات

[1] – مبارك سعيد عوض العجمي، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980-2010"، أطروحة ماجستير، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011) ص 6.

[2] – المرجع السابق، ص 4.

[3] – موسى علاية، "المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة"، (مجلة سياسات عربية، العدد 14، الدوحة، 2015) ص 76.

الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية، أو لصالحها، والتي تهدف إلى "تعزيز" التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة"[1]. كما تعرّف بأنها: "أحد أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة، والتي عادة ما تكون دولاً غنية أو ذات قدرات اقتصادية كبيرة، إلى الدول المتلقية التي هي عادة ما تكون دولاً فقيرة، أو ذات اقتصاديات ضعيفة"[2]. وعرّفت بأنها: "مساعدات عينية أو نقدية تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة، وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون عنصر المنحة في هذه المساعدات 25% على الأقل"[3].

ثانياً– أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية:

من المؤكد أن للمساعدات الاقتصادية الخارجية العديد من الأهداف التي تسعى الدول المانحة لتحقيقها في الدول المتلقية لهذه المساعدات، لا سيما أن غالبيتها تقدم لدول فقيرة ذات موقع جغرافي استراتيجي، أو مؤثر في قضايا استراتيجية إقليمية أو دولية. وقد تعددت هذه الأهداف من وجهة نظر الدول أو المؤسسات الدولية المانحة، إلى أهداف إنسانية، وأهداف اقتصادية. أما من وجهة النظر الاقتصادية والسياسية المنتقدة للمساعدات الاقتصادية الخارجية فتعد ذات أبعاد سياسية اقتصادية بالدرجة الأولى، انطلاقاً من المواقف والسياسات التاريخية للدول المانحة لهذه المساعدات، والتي هي في الغالب دولاً استعمارية، ومن الواقع الاقتصادي للدول المتلقية لها، وعدم قدرة هذه المساعدات على إحداث أي تغيير

[1] – نادر أحمد سمارة، "المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"، أطروحة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013) ص 29.

[2] – مبارك سعيد عوض العجمي، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980–2010"، مرجع سابق، ص 4.

[3] – إسراء محمد حلمي هوي، وآخرون، " الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007–2015)"، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2017) انظر الرابط التالي: https://democraticac.de/

أو تطوير في البنية الاقتصادية لهذه الدول. لذلك فإنه يمكن القول إن للمساعدات الاقتصادية الخارجية أهدافاً سياسية تكمن خلف الأهداف "الإنسانية الاجتماعية والاقتصادية". ومن هذا المنطلق ركز البحث على الأهداف السياسية للمساعدات الاقتصادية الخارجية نظراً لارتباطها بعنوان البحث وموضوعه.

ينظر إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية على أنها شكل من أشكال الكفاءة السياسية "السلبية" لأنّها غالبًا ذات أبعاد سياسية بالدرجة الأولى، وليست اقتصادية تطويرية أو تنموية، وهي توظف لتحقيق تغيير في سلوك الدول، أو التعديل في هذا السلوك. وهناك اختلاف في وجهات النظر حول أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية بين الدول المانحة والدول المتلقية، ففي حين ترى المانحة أن المساعدات يجب أن توجه نحو الاستثمار برأس المال البشري والموارد الطبيعية، فإن الدول المتلقية ترى بأنها يجب أن توجه لمعالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية. وهناك اعتقاد بأن المساعدات الاقتصادية الخارجية غير حيادية لأنها علاقة غير متكافئة بين طرفين، وذات شروط صعبة وتنفيذها يكون في الغالب لصالح الدول المانحة[1].ومن ثمّ، فإن الهدف المتمثل في التأثير أو السيطرة على القرار السياسي للدول المتلقية لهذه المساعدات وتحقيق مصالح خاصة أو استراتيجية للدول المانحة هو الأعم، ولكنها تُنفذ عبر سياسات اقتصادية ظاهرها إنساني، وباطنها سياسي يحقق المزيد من مصالح الدول المانحة ويخلف كثيراً من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السلبية في الدول المتلقية، وذلك بواسطة[2]:

أ- قيام الدول المانحة بتوجيه غالبية المساعدات الاقتصادية للقطاع الخاص، بهدف إحداث نوع من التبعية للاقتصاد الرأسمالي، ما يؤدي إلى التأثير السلبي

[1] - مبارك سعيد عوض العجمي، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980-2010"، مرجع سابق، ص 16، 19.

[2] - إسراء محمد حلمي هوي، وآخرون، " الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007-2015)"، مرجع سابق.

في هياكل الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية للدول المتلقية، وزيادة اندماج هذه الدول في النظام الاقتصادي الليبرالي، ومنظومة التجارة العالمية.

ب- إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والنظام الاقتصادي في الدول المتلقية للمساعدات على النحو الذي يتفق مع رغبات الدول المانحة، لأن المساعدات توجه غالباً لبرامج ومشروعات معينة تحددها الدول المانحة، وهو ما يسهم في زيادة التبعية الاقتصادية لهذه الدول من قبل الدول المتلقية.

ت- تحقق المساعدات الاقتصادية الخارجية المصالح التجارية للدول المانحة؛ إذ تعد هذه المساعدات وسيلة لزيادة أسواق صادراتها، وتعزيز فرص حصولها على المواد الخام التي هي بأمس الحاجة إليها.

ث- حصول الدول المانحة على مكاسب دبلوماسية، بكسب تأييد الدول المتلقية وضمان الحصول على أصواتها في المنظمات الدولية.

ويوجه النقد للمساعدات الاقتصادية الخارجية لأنها تسهم في تقييد السلطة الفعلية للدول المتلقية للمساعدات، على الرغم من ظهورها بوصفها مصدر دعم للأنساق الاقتصادية والإنسانية بما تقدمه من "منح، ومساعدات فنية، واستثمارات"[1]. ولأنها تسهم في سلب سيادة الدول المتلقية للمساعدات، وإضعاف قدرة أصحاب القرار في البحث عن حلول أو وسائل بديلة، نتيجة لما تخلفه من حالة الكسل والتبعية ونمو قطاعات على حساب قطاعات أخرى[2].

ومن ثمّ، فإن الهدف الأساسي للمساعدات الاقتصادية الخارجية الذي تطمح الدول الغنية "الاستعمارية" لتحقيقه هو هدف سياسي بامتياز، لأنها مرتبطة بشروط الدول المانحة وتحقق أهدافها بالدرجة الأولى، وهي موجهة لدول معينة أكثر من غيرها، لا سيما الدول التي تمتلك

[1] – أحمد ناصوري، "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، دمشق، 2005) ص 284.

[2] – أنغام عبد الرحمن محمد، "القرار السياسي الفلسطيني في ظل الدعم الخارجي للموازنة العامة"، أطروحة ماجستير، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، غزة، 2017) ص 38.

موارد اقتصادية كبيرة وليس لديها الإمكانات لاستخراجها أو تسويقها، أو لدول تتمتع بموقع استراتيجي، أو لدول يمكنها التأثير في التوجه السياسي والاقتصادي والعسكري لمنطقة معينة، كالمساعدات المشروطة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر بهدف السيطرة على قرارها السياسي، وضمان استمرارية وجود الكيان الصهيوني وتفوقه في منطقة "الشرق الأوسط".

ثالثاً- أنواع المساعدات الاقتصادية الخارجية وأشكالها:

تعددت أنواع المساعدات الاقتصادية الخارجية، وأشكالها، وفقاً لطبيعة هذه المساعدات، ومصدرها، ووجهتها، والهدف منها.

أ- أنواع المساعدات الاقتصادية الخارجية: قسمت المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى قسمين رئيسيين:

- **المساعدات الثنائية:**

وهي المساعدات التي تتم بين الدولة المانحة والدولة المتلقية، نتيجة لاتفاق ثنائي بينهما، ويقدم هذا النوع من المساعدات فرصاً واسعة للدولة المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المتلقية وفي المجالات كافة، لا سيما فيما يتعلق باتجاهات السياسة الخارجية؛ إذ تفرض الدولة المانحة بواسطتها على الدولة المتلقية اتخاذ القرارات المتناسبة مع سياسات الدولة المانحة تجاه القضايا الإقليمية والدولية وتوسيع مناطق نفوذها. ويتركز هذا النوع من المساعدات في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، وليس وفقاً لواقعها بوصفها دولة نامية بحاجة إلى المساعدات[1]. ومن ثمّ، تكون هذه المساعدات أداة بيد الدولة المانحة تحدد بواسطتها السياسات القومية والوطنية للدولة المتلقية.

[1] – لينا فضل أبو القمبز، "المساعدات الخارجية وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني"، أطروحة ماجستير، (أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، 2018) ص 18.

- **المساعدات متعددة الأطراف:**

وهي التدفقات الامتيازية التي تقدم بواسطة الهيئات الدولية والإقليمية، كالأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، وصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB)، ومنظمة التنمية الدولية (IDA). وبنوك التنمية الإقليمية[1]. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أكبر دولتين ممولتين لهذا النوع من المساعدات، ما يسمح بتعرض الدول المتلقية للضغط والتأثير من قبل صاحبة الحصة الأكبر في التمويل[2]. وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية باستراتيجية كبيرة في إدارة هذا النوع من المساعدات لأنها الممول الرئيسي للمؤسسات المالية الدولية.

ب- أشكال المساعدات الاقتصادية الخارجية:

يمكن للمساعدات الاقتصادية الخارجية أن تكون على شكل فني، عن طريق تقديم الأفراد من الدول المانحة "لدعم الخبرات الوطنية"، وقد تكون مساعدات رأسمالية نقدية أو عينية تقوم على تزويد الدول النامية بالتمويل أو السلع للأغراض المختلفة. ومن أهم هذه المساعدات وأكثرها تأثيرًا في السياسة الدولية، المساعدات النقدية، والمساعدات العينية[3]:

- **المساعدات النقدية:** وتقوم على تحويل اعتمادات مالية على هيئة رؤوس أموال أجنبية تخصصها الدول المانحة للدول المتلقية، وتكون على شكل "منح أو قروض ميسرة". وقد تتضمن هذه المساعدات منح التعريفات الجمركية التفضيلية، أو الإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى بعض صادراتها للدول النامية.

[1] – إسراء محمد حلمي هوي، وآخرون، " الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007–2015)"، مرجع سابق.

[2] – مبارك سعيد عوض العجمي، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980–2010"، مرجع سابق، ص 22.

[3] – إسراء محمد حلمي هوي، وآخرون" الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007–2015)"، مرجع سابق.

- **المساعدات العينية:** وهي عبارة عن مساعدات سلعية مقدمة من الجهات المانحة للجهات المتلقية، وتكون على هيئة معونات غذائية، وتدخل عادة ضمن المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ وأعمال الإغاثة، ودعم "حقوق الإنسان"، و"التحول الديمقراطي".
- **المساعدات الفنية:** وتشكل الآلات، والمعدات، والفنيين، والخبراء الأجانب، وبرامج التدريب المقدمة من الجهات المانحة إلى الدول النامية أساس هذه المساعدات.

على الرغم من تعدد أنواع المساعدات الخارجية للدول المانحة وأشكالها، فهي لا تتعدى التدخل الإيجابي في بعض الأحيان، والسلبي في أحيان كثيرة في اقتصاديات الدول الفقيرة أو المتلقية، وما ينتج عن ذلك من تغيير أو تعديل في سلوكيات الحياة السياسية، والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، وتبديلها بسلوكيات جديدة أو غريبة عن تلك المجتمعات، وتتناقض مع عاداتها وتقاليدها، وتسبب كثيراً من المشكلات في أنماط حياتها، وهذا ما يخدم الدول المانحة التي تقدم نفسها بوصفها منقذاً للدول المتلقية.

المبحث الثاني: المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية

أولاً: لمحة عن تاريخ المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية.

تعد المساعدات الاقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت باستخدامها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وذلك في إطار سعيها لبناء علاقات متعددة مع دول العالم، معتبرة تلك المساعدات عاملاً مهماً من عوامل الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتعزيز الأمن القومي الأمريكي، وضمان هيمنتها وسيطرتها على العالم، ولأجل ذلك طورت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأجهزة للنهوض بـ "دبلوماسية المساعدات"، مثل وكالة التنمية الدولية (USAID)، ووكالة المعلومات (USIA)، التي تتولى مهام السياسة الخارجية تحت إدارة وزارة الخارجية والبيت الأبيض[1].

[1] – مبارك سعيد عوض العجمي، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980–2010"، مرجع سابق، ص 29.

وفي عام 1947 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء أكبر مشروع للمساعدات الاقتصادية الخارجية أطلق عليه مشروع "مارشال"، وكان الهدف من هذا المشروع إعادة إعمار أوروبا بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية، ووضعت اللبنة الأولى لهذه المساعدات عام 1949، في حفل تنصيب الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" الذي اقترح برنامج مساعدات خارجية معتمدًا على خطة "مارشال" التي أدارتها الحكومة الأمريكية[1]. وقد شكل مشروع "ترومان" أو ما أصبح يعرف بـ "مبدأ ترومان" نقطة تحول هامة في السياسة الدولية، فقد ركز هذا المبدأ على محاصرة الاتحاد السوفييتي وتحجيم دوره، وربط السياسة الأوروبية بالسياسة الأمريكية واحتواء القرار الأوروبي، وفرض الهيمنة الأمريكية على مناطق العالم[2]. كما نص المبدأ على تقديم المساعدات العسكرية لكل دولة تتعرض لخطر "العدوان" الشيوعي المباشر أو غير المباشر، ولا سيما تركيا واليونان التي كانت تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من وقوعهما تحت سيطرة المد الشيوعي، وقد استند "ترومان" في هذا المبدأ على مقولة أطلقها "نخدم أنفسنا بخدمتنا للآخرين"[3].

لقد اعتقد صناع السياسة الأمريكيين بدءاً من "ترومان"، و"جورج بوش الأب"، أن المساعدات الاقتصادية الخارجية يمكن أن تسهم في خلق أنظمة سياسية مستقرة، وتقلل من الانجذاب نحو الأيديولوجية الشيوعية، ومن ثمّ الحيلولة دون انتشارها في غرب أوروبا وآسيا وباقي دول العالم. ومن المعروف أن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام كان أساسه تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وصلت لحد التدخل العسكري[4].

[1] – المرجع السابق، ص 30.
[2] – سليم الحسيني، "مبادئ الرؤساء الأمريكان"، ط 2، (دار الإسلام للدراسات والنشر، لندن، 1993) ص 26.
[3] – مبارك سعيد عوض العجمي، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980-2010"، مرجع سابق، ص 31.
[4]– المرجع السابق، ص 32.

وبعد انتهاء الحرب الباردة قامت إدارة الرئيس كلينتون خلال التسعينيات من القرن العشرين بتعديل أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية من احتواء الشيوعية إلى الترويج لمفهوم "التنمية المستدامة"، و"التطوير الاقتصادي" للدول الفقيرة، و"تعزيز" الحريات والمفاهيم الديمقراطية[1]. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، أصبحت المساعدات الاقتصادية الخارجية سلاحاً أمريكياً رئيسياً فيما أطلق عليه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن (الحرب على الإرهاب)[2].

ثانياً- شروط تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية الأمريكية:

إن الهدف السياسي للمساعدات الاقتصادية الخارجية والسياسات الاقتصادية التي يتم تنفيذه بواسطتها، والتي هي عبارة عن شروط اقتصادية مجحفة بحق الدول المتلقية لهذه المساعدات، وهذه الشروط لا تختلف بالطبع عن الشروط الأمريكية لتقديم "المساعدات الاقتصادية الخارجية" التي وجّهت وفقاً لأوجه إنفاقها، ومن أهم هذه الشروط[3]:

أ- تقدم للمجالات التي تحل مشكلات قصيرة الأجل.

ب- إنفاق المساعدات النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشراء السلع والخدمات منها.

ت- تكيف طبيعة العلاقات للدول المتلقية للمساعدات مع توجه السياسة الخارجية الأمريكية.

ث- قدرة الدول المتلقية للمساعدات على التكيف مع الاستراتيجية الأمريكية.

---

[1]- موسى علاية، "المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة"، مرجع سابق، ص 74.

[2]- اسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول والنظريات، ط 3، (مطبوعات جامعة الكويت، لبنان، 1985) ص 131، 135.

[3]- مبارك سعيد عوض العجمي، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980-2010"، مرجع سابق، ص 35.

ج- ربط المساعدات بالاشتراك في البرامج والإصلاحات التي يطلبها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المرهونين أساساً للولايات المتحدة الأمريكية، وقد ركزت إدارة الرئيس كلينتون على هذا النوع من المساعدات.

يتضح مما سبق أن المساعدات الاقتصادية الخارجية للدول المانحة "الاستعمارية" لم ولن تكون أعمالاً خيرية بالتأكد، وهي تقدم إما في إطار المنافسة بين هذه الدول للسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الدول المتلقية واستغلال مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي للحفاظ على مصالحها، أو لكسب تأييدها في المحافل الدولية، أي إن المساعدات الاقتصادية الخارجية ستظل سلاحًا بيد الدول المانحة تستخدمه وفقًا لمتطلبات سياساتها الخارجية.

المبحث الثالث: المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر

في إطار خطة "ترومان" زار وفد من الخبراء الأمريكيين مصر عام 1952، اتفق الطرفان على بعض القضايا الاقتصادية ولا سيما فيما يتعلق ببناء السد العالي، لكن تتابع الأحداث واتجاه مصر نحو الكتلة الشرقية سحبت الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها للسد ووصل الأمر إلى حد القطيعة الدبلوماسية عام 1967. ومع انتهاء حرب تشرين التحريرية اتجهت مصر نحو الكتلة الغربية، فأعادت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1974. لتحصل بعدها على قرض وضمانات بنحو (100) مليون دولار أمريكي من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي لتمويل خط لأنابيب البترول، وفي عام 1975 صدر قانون المساعدات الخارجية الأمريكية وكان نصيب مصر منه (250) مليون دولار من إجمالي المساعدات الأمريكية. ومع اتفاقية "كامب ديفيد" بدأت الولايات المتحدة بالتوسع في هيكل المساعدات ليشمل تحويلات نقدية، وليبدأ بعدها برنامج المساعدات العسكرية فعلياً عام 1979[1].

[1] – عمار أحمد فايد، "المعونات الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير"، (مركز الدراسات والأبحاث في مؤسسة إخوان ويب، ملفات سياسية، العدد 1، السنة الأولى، السعودية، 2012) ص 4، 6.

قسمت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر لمساعدات عسكرية ومساعدات اقتصادية، وقد صادرت هذه المساعدات القرار السياسي المصري، علماً أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر رفض في بداية الستينيات هذه المساعدات والقروض المقدمة من صندوق النقد الدولي لتمويل السد العالي، لأنها كانت مشروطة بمصادرة القرار السياسي المصري، ودفعها إلى توقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني[1]. وقد ازدادت المساعدات الأمريكية في الثمانينيات من القرن العشرين؛ إذ عدت مصر ثاني أكبر دولة متلقية للمساعدات الأمريكية بعد الكيان الصهيوني، وقد تنوعت هذه المساعدات بين الواردات السلعية، ومشروعات البنية الأساسية والخدمات الصحية، والتعليم، والزراعة، والبيئة، والمعونات الاقتصادية، بالإضافة إلى التحويلات النقدية، والمساعدات الفنية، والاستشارات[2].

أولًا- أهم برامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر:

تعددت برامج المساعدات الأمريكية لمصر، ومن أهمها[3]:

أ- برنامج الاستيراد السلعي: يهدف إلى استيراد معدات ومواد خام أمريكية المنشأ للقطاع العام والخاص عن طريق قروض ميسرة ومنح لا ترد، بالإضافة للتدريب على تشغيل المعدات وصيانتها.

ب- برنامج القانون العام (480) لفائض المحاصيل الزراعية: وهو عبارة عن قروض ميسرة لشراء سلع زراعية من الولايات المتحدة كالقمح.

ت- برنامج المشروعات: وهو موجه لقطاعات الصناعة والكهرباء والصحة والتعليم، ويتغير هذا البرنامج مع التغيرات التي تطرأ على أولويات السياسة الأمريكية.

والجدير بالذكر أن المساعدات الأمريكية لمصر كانت وستبقى تنخفض وتتجمد وتعود للتدفق وفقاً للتطورات السياسية والاقتصادية المرغوبة من الولايات المتحدة الأمريكية، ويبين الجدول

[1] – أنغام عبد الرحمن محمد، "القرار السياسي الفلسطيني في ظل الدعم الخارجي للموازنة العامة"، أطروحة ماجستير، مرجع سابق، ص 33.

[2]– إبراهيم العيسوي، "قصة المعونة الأمريكية لمصر"، (كتب عربية، د. ت) ص 8. أنظر الرابط التالي: http://aberkane.yolasite.com/

[3] – عمار أحمد فايد، "المعونات الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير"، مرجع سابق، ص 9.

الآتي بعض الأعوام التي كانت نسبة التدفق فيها كبيرة والمرتبطة بالأعوام التي شكلت منعطفاً هاماً في تحييد مصر عن الخط القومي والتوجه نحو الارتباط الاقتصادي والعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية:

العام	الحدث
1972	بعد تولي أنور السادات الحكم في مصر عام 1970.
1975	عقب حرب تشرين التحريرية عام 1973 وظهور نوايا السادات بعقد سلام مع الصهاينة.
1977	عقب زيارة السادات للقدس.
1978	عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد.
1979	عقب توقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني.

المصدر: إبراهيم العيسوي، "قصة المعونة الأمريكية لمصر"، (كتب عربية، د. ت) ص 16.

http://aberkane.yolasite.com/

لقد جاءت المساعدات الأمريكية لمصر مكافأة لها على حسن سلوكها الاقتصادي والسياسي في المنظور الأمريكي، ولدفعها قدماً على طريق "السلام" مع الكيان الصهيوني، وتنشيط التطبيع معه، وحث الأطراف العربية لأن تحذوا حذوها. بالإضافة إلى دفعها للتوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في النظام الرأسمالي. أي قيام مصر ببرامج إصلاحية اقتصادية بمواصفات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي منذ عام 1991[1].

ولقد تغيرت أولويات المساعدات الأمريكية لمصر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي؛ إذ اتجهت الدول الصناعية المتقدمة لتخفيض مساعداتها للدول النامية، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق هذا التوجه على مصر منذ العام 1998، وقررت خفض المساعدات الاقتصادية لمصر اعتباراً من العام 1999 بنسبة 5% لتنخفض من (815) مليون دولار عام 1998، إلى (615) مليون دولار عام 2003[2]. فقد كان لأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وإعلان الرئيس الأمريكي "بوش الابن" استراتيجية إدارته للأمن القومي أثراً كبيراً في المساعدات الأمريكية الخارجية، بحيث وضع خيار التعاون مع الولايات المتحدة أو

[1] – إبراهيم العيسوي، "قصة المعونة الأمريكية لمصر"، مرجع سابق، ص 17.
[2] – المرجع السابق، ص 9، 10.

الاصطفاف مع الإرهاب محددًا لمصير المساعدات الأمريكية الخارجية، والسير في مسار السياسة الخارجية الأمريكية، كما رُبطت المساعدات والتعاون الاقتصادي بمدى الإصلاح والتحول الديمقراطي في البلدان المتلقية للمساعدات[1]. وقد ازدادت الضغوط على مصر لإجراء الإصلاحات الدستورية والسياسية وربطت المساعدات بهذه الملفات[2]؛ إذ تم تجميدها عام 2013 بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي، وتراجعت عن القرار عام 2014 ولكن لم يتجاوز نصيب مصر من هذه المساعدات سوى (180) مليون دولار خلال هذا العام[3].

وتؤيد غالبية أعضاء الكونجرس الأمريكي على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة لمصر والسبب في ذلك حسب وثيقة أمريكية أن هدف المساعدات الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وضمان السيطرة على النفط والحفاظ على القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، وضمان أمن الكيان الصهيوني السياسي والاقتصادي والعسكري[4]؛ إذ إنه وبعد توقيع اتفاقية "الكويز" التي سمحت للصادرات المصرية من الملابس الجاهزة بالدخول إلى السوق الأمريكية دون ضرائب أو جمارك، شرط أن تحتوي على مكون "إسرائيلي" لا يقل عن 11%[5].

ولم يطرأ تغيير جوهري على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر على مدار تغير القيادة الأمريكية، على مستوى رؤسائها، سواء من الجمهوريين أم الديمقراطيين، ولكن مع قدوم الرئيس الأمريكي الجديد "ترامب" في مطلع عام 2017، يعتقد بعضهم أن الولايات

---

[1] – قصي حسن حامد، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين– ولاية الرئيس بوش الابن2001– 2006"، أطروحة ماجستير، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008) ص 87، 92.

[2] – عمار أحمد فايد، "المعونات الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير"، مرجع سابق، ص 7.

[3] –الإذاعة الدولية لألمانيا إلى العالم الخارجي، "بالأرقام. تعرّف على المساعدات الأمريكية لـ20 دولة عربية!" أنظر الرابط التالي: https://www.dw.com/

[4] – إبراهيم العيسوي، "قصة المعونة الأمريكية لمصر"، مرجع سابق، ص 18، 19.

[5] – عبد الحافظ الصاوي، "العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية بعهد ترامب"، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2017) ص 3

المتحدة الأمريكية سوف تشهد تغيراً في علاقاتها الاقتصادية مع مصر، نظراً لطبيعة الدور الذي يقوم به الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" تجاه المصالح الصهيونية[1]. ويشير موقف المعارضة المصرية إلى أن نظام "السيسي" قد صمد بموجب المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية السخية التي قدمتها واشنطن للقاهرة، وكان من الممكن أن يتعرض لمشكلات جسيمة لو لم يكن ترامب في صدارة السلطة في الولايات المتحدة[2].

لقد استمرت المساعدات الأمريكية لمصر؛ إذ ذكرت صحيفة "الخليج أونلاين" أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب مترددة بشكل كبير في معاقبة مصر ثاني أكبر متلق للمساعدات الأمريكية بعد قرار وزارة الخارجية الأمريكية دراسة تخفيض المساعدات الأمريكية على خلفية وفاة مواطن أمريكي في سجن مصري[3]. في دليل واضح على عمق العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين من جهة، واستمرار استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للجانب المصري بالتهديد بإمكانية تخفيض المساعدات بوصفه أسلوب ضغط على مصر من جهة ثانية. وما يؤكد على استمرار المساعدات الأمريكية لمصر خلال العام 2020 قول مستشار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب": "ستكون هناك حزمة مساعدات اقتصادية جديدة لمصر لعلاج تداعيات كورونا"[4].

ومن ثمّ، فإنه مهما حدث من تغيير في القيادات الأمريكية ستظل مصر مقيدة بالضغوط الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لخدمة الكيان الصهيوني من جهة، ولضمان الحفاظ على مصالحها في المنطقة من جهة ثانية، وضمان عدم عودة مصر إلى الصف المعادي للوجود الأمريكي والصهيوني في المنطقة.

---

[1]– المرجع السابق، ص 2.

[2]–محمد أبو الفضل، "المظاهرات في أمريكا والخلافات في مصر"، 2020، أنظر الرابط التالي: https://alarab.co.uk/

[3]– صحيفة الخليج أنلاين، "أمريكا تدرس تقليص المساعدات لمصر... ما السبب؟"، الأربعاء، 01-04-2020 الساعة 20:14، أنظر الرابط التالي: https://alkhaleejonline.net

[4]– موقع اليوم السابع الالكتروني، "مستشار ترامب: حزمة مساعدات اقتصادية جديدة لعلاج تداعيات كورونا"، 2020، أنظر الرابط التالي: https://www.youm7.com

ثانياً- دوافع تقديم المساعدات الأمريكية لمصر:

تحقق الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية والعسكرية الاستراتيجية بتقديمها المساعدات لمصر، لا سيما أنها تربطها بشكل مباشر بمدى تقيد مصر بالسياسة الأمريكية في المنطقة، وضمان الأمن للكيان الصهيوني. ومن أهم هذه الدوافع:

أ- الدوافع الاقتصادية:

إن استمرار برنامج المساعدات الأمريكية لمصر يصب في صالح الاقتصاد الأمريكي، فأولويات البرنامج والشروط التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد على ذلك؛ إذ تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الخبراء الأمريكيين ووسائل النقل الأمريكية، وتفرض المساعدات على أن السلع المحولة من المنح أو القروض سيكون أصلها ومنشؤها أمريكي، بحيث لا يلتزم موردي السلع من الطرف الأمريكي بأسعار السوق التنافسية، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمساعدات. كما تشترط المساعدات تحمل الولايات المتحدة الأمريكية نفقات الشحن البحري للسلع المقدمة كمساعدات، وأن يتم الشحن على سفن أمريكية، وبالتالي تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من دعم شركات النقل والشحن البحري لديها. كما أن برنامج المساعدات الغذائية وفق القانون (480) لفائض المحاصيل الزراعية يسهم في دعم المزارعين الأمريكيين، ويزيد من صادراتهم الزراعية. ويشترط برنامج المساعدات الاقتصادية حصول الولايات المتحدة الأمريكية على حصة عادلة من أي زيادة في مشتريات التجارة الزراعية لمصر مما يعني عدم قدرة مصر على الاختيار بين البدائل المختلفة في السوق، واضطرارها لشراء منتجات أمريكية المنشأ أعلى سعراً[1]. كما قرر مجلس الشيوخ الأمريكي احتجاز مبلغ (500) مليون دولار أمريكي من المعونة التكميلية المخصصة

[1] - عمار أحمد فايد، "المعونات الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير"، مرجع سابق، 16، 17.

لمصر؛ وذلك لعدم استجابة الحكومة المصرية لشرطين حددهما الجانب الأمريكي لصرف هذه المعونة، وهما[1]:

- توجيه جانب من المعونة النقدية إلى المنظمات المصرية غير الحكومية.
- تقديم التزام خطي واضح تتعهد فيه الحكومة المصرية بتنفيذ جدول زمني محدد لخصخصة بنوك القطاع العام، وهو ما لم ترفضه الحكومة المصرية من حيث المبدأ، ولكن رفضته لصعوبات إجرائية.

ب- الدوافع السياسية والاستراتيجية:

ينص الفصل (511) من القانون الأمريكي للأمن المتبادل على أنه: "لا يجوز منح أية مساعدات اقتصادية أو أمنية لأية دولة من الدول إذا كانت هذه المساعدات لا تدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية". وانطلاقًا من ذلك فإن الدوافع السياسية والاستراتيجية من تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر تتلخص في الحفاظ على مسار التسوية مع الكيان الصهيوني، والدعم المالي والفني لمسار التطبيع، وإعطاء الأولوية لإعادة تعمير قناة السويس، إذ إن إعادة إعمارها يضمن الجدية المصرية في عملية السلام وعدم نيتها الدخول في حرب قادمة مع الكيان الصهيوني[2]. ويذكر أنه لدى مصر أكبر بعثة في العالم للمساعدات الأمريكية وقد سجلت مصروفاتها عام 2003 (73) مليون دولار لأغراض الإقامة والتدريب. وفي عام 2006 وصلت مصروفاتها لأجور العاملين والمزايا التي يحصلون عليها (24) مليون دولار، وتتمتع البرامج التابعة لبرنامج المساعدات كافة بإعفاء من الضرائب المفروضة في مصر وإعفاء موظفيها من ضرائب الدخل والشراء وغيرها[3].

[1] – إبراهيم العيسوي، "قصة المعونة الأمريكية لمصر"، مرجع سابق، ص 5، 6.
[2] – عمار أحمد فايد، "المعونات الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير"، مرجع سابق، ص 18، 19.
[3] – المرجع السابق، ص 18.

وتمزج المساعدات الاقتصادية الخارجية لمصر بين هدفين اثنين: أولهما الضغط عليها لتبني سياسات ترغب الولايات المتحدة أن تنتهجها مصر، وثانيهما تحقيق المصالح الأمريكية، إذ تمنح المساعدات العسكرية الولايات المتحدة مزايا كثيرة من أهمها مناورات "النجم الساطع"، التي تعد الأكبر من نوعها في العالم[1].

وقد أجرى معهد "بروكينغر" استطلاعاً لقياس انطباعات الرأي العام الأمريكي حول المساعدات الأمريكية لمصر بعد الهجمات على سفارتي الولايات المتحدة في مصر وليبيا عام 2012، أعرب 61% عن اقتناعهم بضرورة تقديمها لتدعيم "الديمقراطية الناشئة" في المرحلة الانتقالية[2].

وانطلاقاً مما سبق يمكن تحديد دوافع تقديم المساعدات الأمريكية لمصر في:

1. توسيع رقعة النظام الرأسمالي الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي لدخول مصر في اقتصاد السوق الحر، واحتوائها ضمن ظاهرة العولمة.
2. فتح الأسواق المصرية والعربية أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية؛ إذ تعد السوق والمساعدات الأمريكية لمصر بمثابة أداة ترويج وتسويق للبضائع الأمريكية في المنطقة العربية.
3. تأمين تدفق النفط من منطقة "الشرق الأوسط" إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.
4. توفير الأمن للحليف الأهم في المنطقة وهو الكيان الصهيوني.

[1]– نسيمة طويل، "السياسة الخارجية الأمريكية– دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"، (بحث منشور في كتاب الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، مؤلف جماعي صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، برلين، ألمانيا، 2017) ص 69، 70.

[2] – نسيمة طويل، "السياسة الخارجية الأمريكية– دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"، مرجع سابق، ص 83.

ثالثاً– مستقبل المساعدات الاقتصادية الأمريكية بالنسبة للجانب الأمريكي والمصري:

أ– بالنسبة للجانب الأمريكي:

يمكن القول إن قطع المساعدات الأمريكية عن مصر ليس في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصبحت مصر أهم ضامن لأمن الكيان الصهيوني في المنطقة بحكم هذه المساعدات، ومن ثمّ للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، فقد حذر رئيس هيئة الأركان العسكرية المشتركة "مارتن ديمبسي" في جلسة للكونجرس: "إن قطع المساعدات عن مصر يفقد الولايات المتحدة الأمريكية ما تتمتع به من مزايا باعتبار المساعدات ضمانة لاستخدام القوات الأمريكية المجال الجوي المصري وامتيازات عبور قناة السويس، كما أنها تضمن بقاء القوات المسلحة المصرية تحت السيطرة، وتوفر المساعدات الغطاء لعمل المئات من فرق العمل الأمريكية لجمع المعلومات حول مختلف القطاعات في مصر، والتي تصبح متاحة للحكومة الأمريكية". كما صرح "ديفيد وولش" مساعد وزير الخارجية الأمريكية بقوله: "إن قطع المعونة سيكون ضاراً جداً بمصالحنا القومية"[1]. وما حققته الولايات المتحدة من مكاسب اقتصادية وأمنية واستراتيجية يفوق بكثير استفادة مصر التي يمكن وصفها بأنها استفادة جزئية وظرفية[2].

ب– بالنسبة للجانب المصري:

إن توقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية لا تمثل تهديداً حقيقياً لها؛ إذ إن المساعدات الاقتصادية لا تمثل أكثر من (17%) من إجمالي قيمة هذه المساعدات، أي أن المساعدات عسكرية في مجملها[3]. كما أنها تعزز التبعية، وتقدم معدات وآلات تكنولوجية لا تتناسب مع طبيعة الاقتصاد المصري مما يجعله مرتهنًا للاقتصاد الأمريكي. في حين يرى بعضهم أن

[1] – عمار أحمد فايد، "المعونات الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير"، مرجع سابق، ص 26.
[2] – نادر خميس أحمد سمارة، "المساعدات الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"، مرجع سابق، ص 38.
[3] – عمار أحمد فايد، "المعونات الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير"، مرجع سابق، ص 26.

المساعدات تعد ضماناً لسد فجوات الموارد المحلية وعاملاً مساعداً لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب. وإجمالاً فإن غالبية الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية أو تفرض عليها لم تتغير أحوالها الاقتصادية ومستوى معيشة أفرادها أو المستوى التعليمي والصحي... إلخ[1].

وقد أشارت دراسة للخبير الاقتصادي المصري "عبد الحافظ الصاوي" نشرها المعهد المصري للدراسات عام 2017، إلى أن العلاقات التجارية الأمريكية– المصرية شهدت انخفاضًا حادًا لعام 2016، وأنه في عهد "ترامب" ستبقى المساعدات الأمريكية لمصر على ما هي عليه محدودة بسقف 1.25 مليار دولار، منها مليار دولار معونة عسكرية. وأن الاستثمارات الأمريكية ستظل في إطار استخراج النفط، ولن تتحول إلى المجالات الإنتاجية في قطاعات الزراعة أو الصناعة، كما لن يتم توطين تكنولوجيا أمريكية في بيئة الاقتصاد المصري، كما أن ملف العلاقات التجارية سيكون أسير القمح وبعض المعدات والآلات من أمريكا، مقابل الملابس الجاهزة والقطن الخام من مصر. كما أشارت الدراسة إلى أنه قد تكون المساعدات الأمريكية لمصر في عهد "ترامب" من الأبواب الخلفية، بتوجيه بعض دول الخليج لتقديم بعض المساعدات، أو تمويل بعض المشروعات في قطاع الخدمات، أو القطاع المالي. لتبقى الاستراتيجية الأمريكية في العلاقات الاقتصادية مع مصر، في إطار أن تظل مصر على وضعها من ضعف اقتصادي، وعدم امتلاك مقدرات تساعدها على لعب دور إقليمي خارج منظومة دعم أمن الكيان الصهيوني[2].

وقد بدأ الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في استخدام المساعدات الخارجية كأداة لمعاقبة الدول التي تعارض السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فبعد الحملة الدولية ضد إعلانه بأن القدس عاصمة للكيان الصهيوني، وتوجيهه لنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، هدد

[1] – المرجع السابق، ص 15.

[2] – عبد الحافظ الصاوي، " العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية بعهد ترامب"، مرجع سابق، ص 3

"ترامب" بتقليص المساعدات الخارجية للدول التي تعارض هذا الإعلان الأمريكي. ووفقاً لذلك سارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة على المنوال نفسه تجاه منطقة الشرق الأوسط بتأكيدها على دعم المساعدات الأمريكية المصالح الوطنية للولايات المتحدة بإعطاء الأولوية للشركاء المؤيدين للمصلحة والأمن القومي الأمريكي[1].

ويبدو أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ستظل مرتهنة بالشروط الأمريكية لا سيما بعد الأحداث والاضطرابات السياسية المتتالية التي حدثت مع بدء ما سمي بـ "الربيع العربي" في مصر والمنطقة العربية؛ إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بربط تلك المساعدات "بتدعيم" العملية السياسية، والإفراج عن السجناء السياسيين، و"دعم" المجتمع المدني، وإجراء انتخابات ديمقراطية، والتركيز على ضرورة الاهتمام بـ "حقوق الإنسان" والأقليات، .وتشريع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" استخدام المساعدات الخارجية كأداة لمعاقبة الدول التي تعارض السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة:

تحولت المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية إلى أداة محكمة للتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والأيديولوجية، وأصبحت تمس بسيادة الدولة المتلقية والتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية، بعد أن كانت قبل انتهاء الحرب الباردة لقاء ثمن سياسي فقط؛ إذ فرضت الولايات المتحدة على الدول الفقيرة قبول المساعدات بالترغيب تارة والترهيب تارة أخرى، إلى أن أغرقتها بالديون والقروض مستغلة الإخفاقات التنموية في هذه الدول لزيادة التبعية بمختلف أشكالها. وزاد الأمر سوءاً إتباع أسلوب المساعدات المشروطة، والتي بدأت بالضغط السياسي ومن ثم الاقتصادي، ومن ثم ربط تلك المساعدات بتغييرات في أنظمة الحكم والتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان لتتحول المساعدات الاقتصادية من أداة مساعدة

[1] – عمرو صلاح، "تحولات إدارة "ترامب" نحو "التوظيف العقابي" للمساعدات الخارجية"، (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018) أنظر الرابط التالي: https://futureuae.com/

للدول الفقيرة إلى أداة عقاب في حال ابتعادها أو تعديلها لسلوكها السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي وحتى التعليمي عن السياسات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل جاهدة على تبنيها وتنفيذها ب الوسائل كافة، والدليل على ذلك العلاقات الاقتصادية الأمريكية– الفيتنامية؛ إذ بدأت بالمساعدات وتحولت إلى حرب أشعلتها الولايات المتحدة لمنع فيتنام من القيام بأي تحول سياسي قد يضر بالمصالح الأمريكية. وما تقوم به الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه مصر من ابتزاز يدخل ضمن هذا الإطار؛ إذ كانت ولا زالت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر مرتهنة للمواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية... المطلوبة منها، ولا سيما فيما يتعلق بأمن الكيان الصهيوني وتفوقه العسكري والاقتصادي والتكنولوجي... وما يشهده التأرجح في حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ما بين الانخفاض والارتفاع أو التجميد إلا وسيلة للضغط على مصر ومنعها من اتخاذ أي قرار يضر بالمصالح الأمريكية والصهيونية في منطقة "الشرق الأوسط" والعالم.

وانطلاقاً مما سبق وفي ضوء تساؤلات البحث وفرضيته توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أ– استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة هذه المساعدات تحجيم دور مصر السياسي والاقتصادي والقومي والضغط عليها لصالح الاستراتيجية الأمريكية والكيان الصهيوني والأطراف العربية المرتبطة بالسياسة الأمريكية في منطقة "الشرق الأوسط" على الأقل.

ب– إن الإصرار الأمريكي لربط المساعدات الاقتصادية لمصر بقضايا اجتماعية (نظام الحكم، الانتخابات، الديمقراطية، حقوق الإنسان) واستخدامها بوصفها أداة عقاب جاء ليخدم الأمن القومي الأمريكي وأمن الكيان الصهيوني بتوظيف هذه المبادئ لفرض سياستها وسيطرتها على المنطقة.

ت– تحديد أولويات المساعدات الاقتصادية لمصر وفقاً لأولويات السياسة الأمريكية في المنطقة.

ث- إن الرقابة الأمريكية على إنفاق المساعدات الاقتصادية بالاستعانة بالمئات من الخبراء الأمريكيين قد وضع البيانات والمعلومات المتعلقة بمصر كافة في يد صناع السياسة الأمريكيين والصهاينة.

ج- لم تستطع المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر تحقيق أي نوع من التقدم الاقتصادي أو المستوى المعيشي للشعب المصري.

ح- لا بد من إعادة النظر بشروط هذه المساعدات والربط بينها وبين منتجات الكيان الصهيوني (اتفاقية الكويز)، وأن يتم تخصيصها وفق أولويات التنمية في مصر، والسماح للحكومة المصرية بمراقبة إنفاقها.

وفي ضوء هذه النتائج فإنه يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت تنفيذ استراتيجيتها الاقتصادية السياسية والعسكرية... تجاه مصر، ومن ثمّ التأثير في الأمن القومي لدول منطقة "الشرق الأوسط"، لتصبح المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر إحدى أهم أدوات الضغط السياسي والاقتصادي لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية والدولية، ومن ثمّ ثبتت صحة فرضية البحث.

المراجع

أولاً- الكتب:

1- إبراهيم العيسوي، "قصة المعونة الأمريكية لمصر"، (كتب عربية، د. ت). انظر الرابط التالي:http://aberkane.yolasite.com /

2- إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول والنظريات، ط 3، (مطبوعات جامعة الكويت، لبنان، 1985).

3- سليم الحسيني، "مبادئ الرؤساء الأمريكان"، ط 2، (دار الإسلام للدراسات والنشر، لندن، 1993).

ثانياً- المجلات العلمية:

4- أحمد ناصوري، "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، دمشق، 2005).

5- موسى علاية "المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة"، (مجلة سياسات عربية، العدد 14، الدوحة، 2015).

ثالثاً- الأبحاث العلمية:

6- إسراء محمد حلمي هوي، وآخرون، "الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2007-2015)"، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2017) انظر الرابط التالي: https://democraticac.de/

7- عبد الحافظ الصاوي، "العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية بعهد ترامب"، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2017).

8- عمار أحمد فايد، "المعونات الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير"، (مركز الدراسات والأبحاث في مؤسسة إخوان ويب، ملفات سياسية، العدد 1، السنة الأولى، السعودية، 2012).

9- عمرو صلاح، "تحولات إدارة "ترامب" نحو "التوظيف العقابي" للمساعدات الخارجية"، (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018) أنظر الرابط التالي: https://futureuae.com/

رابعاً- الأطروحات العلمية:

10- أنغام عبد الرحمن محمد، "القرار السياسي الفلسطيني في ظل الدعم الخارجي للموازنة العامة"، أطروحة ماجستير، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، غزة، 2017).

11- قصي حسن حامد، "دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين- ولاية الرئيس بوش الابن 2001- 2006"، أطروحة ماجستير، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008).

12- لينا فضل أبو القمبز، "المساعدات الخارجية وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني"، أطروحة ماجستير، (أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، 2018).

13- مبارك سعيد عوض العجمي، "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980- 2010"، أطروحة ماجستير، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011).

14- نادر أحمد سمارة، "المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"، أطروحة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013).

15- نسيمة طويل، "السياسة الخارجية الأمريكية- دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية"، (بحث منشور في كتاب الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، مؤلف جماعي صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، برلين، ألمانيا، 2017).

سادساً- المواقع الالكترونية:

16- الإذاعة الدولية لألمانيا إلى العالم الخارجي، "بالأرقام. تعرّف على المساعدات الأمريكية لـ20 دولة عربية!" أنظر الرابط التالي: https://www.dw.com/

17- صحيفة الخليج أنلاين، "أمريكا تدرس تقليص المساعدات لمصر... ما السبب؟"، الأربعاء، 01-04-2020 الساعة 20:14، أنظر الرابط التالي: https://alkhaleejonline.net

18- محمد أبو الفضل، "المظاهرات في أمريكا والخلافات في مصر"، 2020، أنظر الرابط التالي: https://alarab.co.uk/

19- موقع اليوم السابع الإلكتروني، "مستشار ترامب: حزمة مساعدات اقتصادية جديدة لعلاج تداعيات كورونا"، 2020، انظر الرابط التالي: https://www.youm7.com

تاريخ ورود البحث:2020/06/11
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2020/10/13